

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٢٢

الاثنين، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سمكولا كوانوكا (أوغندا)

هل يرغب أي من الوفود في أن تعطى له الكلمة في

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

هذه المرحلة؟

البنود ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ إلى ٧٣ من جدول الأعمال

لا أرى أحدا.

(تابع)

تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار

البت في جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع

A/C.1/57/L.2/Rev.1.

بنود نزع السلاح والأمن الدولي من جدول الأعمال

طلب إجراء تصويت مسجل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تواصل اللجنة صباح

أعطي الكلمة لأمين اللجنة لإجراء التصويت.

هذا اليوم البت في مشاريع القرارات الواردة في ورقة العمل

السيد ستار (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية):

غير الرسمية رقم ٦ التي جرى تعميمها في اللجنة يوم الجمعة.

تشرع اللجنة في البت في مشروع القرار A/C.1/57/

وقبل ذلك، أود إبلاغ الوفود بأن البت في النص المقدم من

L.2/Rev.1 المعنون "تخفيضات الأسلحة النووية غير

الرئيس A/C.1/57/L.26/Rev.2 - الذي سيصدر في شكل

الاستراتيجية". لقد عرض ممثل أيرلندا مشروع القرار هذا في

مؤقت صباح هذا اليوم - سيرجاً إلى صباح الغد كي تتاح

الجلسة ١١ بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وترد

للفوفد التي قد ترغب في استشارة عواصمها فترة ٢٤ ساعة

قائمة بمقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/57/L.2/Rev.1.

المطلوبة.

وإضافة إلى هؤلاء انضمت ساموا وفانواتو وسانت فنسنت

وقبل أن تبت اللجنة في مشاريع القرارات الواردة في

وغرينادين، وأوروغواي وباراغواي إلى مقدمي المشروع.

المجموعة ١ وهي "الأسلحة النووية"، أعطي الكلمة للوفود

أجري تصويت مسجل.

الراغبة في الإدلاء ببيانات عامة غير تعليقات التصويت،

أو في عرض مشاريع قرارات منقحة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي

ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر

التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



المؤيدون:

فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، بلجيكا، بلغاريا، كندا،
كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا،
جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، الهند،
إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ،
هولندا، النرويج، باكستان، بولندا، البرتغال،
جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد
الروسي، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سويسرا،
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا،
يوغوسلافيا.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/57/L.2/Rev.1 بأغلبية
١١٥ صوتاً مقابل ٣ أصوات، وامتناع ٣٨ عضواً
عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن
للفود الراغبة في الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت على
مشروع القرار المعتمد الآن.

السيد فاسليف (الاتحاد الروسي) (تكلم
بالروسية): إن مسألة تخفيض الأسلحة النووية والحد منها
تظل من الأولويات الرئيسية في سياسة الاتحاد الروسي المعنية
بالأمن الدولي ونزع السلاح.

وروسيا، بتأييد واسع النطاق من المجتمع الدولي،
بما في ذلك بلدان تحالف الدول غير النووية، تسهم إسهاماً
كبيراً في التنفيذ العملي للتدابير الرامية إلى نزع الأسلحة
النووية عملياً. وهذه التدابير تشمل النجاح في تنفيذ روسيا
لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، التي قضت على فئة
كاملة من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية؛ وتنفيذ روسيا
لتخفيضات ستارت؛ وتوقيعها في أيار/مايو الماضي على

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا،
النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش،
بربادوس، بيلاروس، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بروني
دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا،
الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا،
الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص،
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي،
الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور،
إريتريا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، غانا، غرينادا،
غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، إندونيسيا،
إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، جامايكا،
الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، قيرغيزستان،
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو،
الجمهورية العربية الليبية، ليختنشتاين، مدغشقر،
ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر
مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا،
المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال،
نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، بنما، بابوا
غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، سانت
لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية
السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر
سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان،
سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية،
تايلند، توغو، تونغغا، ترينيداد وتوباغو، تونس،
أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية
تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا،
فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

إننا نتفهم دوافع قلق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إزاء نزع السلاح النووي، ونحن مستعدون لمناقشتها، بما في ذلك داخل مؤتمر نزع السلاح. ورغم أننا نؤيد، إجمالاً، التأثير العام لمشروع القرار A/C.1/57/L.2/Rev.1، نعتقد أن عدداً من الخطوات المقترحة فيه سابقة لأوانها. ولهذا فإن روسيا ليست مستعدة لتأييد مشروع القرار.

السيد ماكي - راينيك (فنلندا) (تكلم بالانكليزية):
أدلي ببيان لأعلن تصويت فنلندا على مشروع القرار A/C.1/57/L.2/Rev.1 المعنون "تخفيضات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية"، الذي اعتمدته اللجنة الأولى. إننا نرحب بالاعتراف الدولي الواسع النطاق بالحاجة إلى إجراء مداولات جادة وموضوعية بشأن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، تولي فنلندا أهمية كبرى للقضية التي يتناولها مشروع القرار. ونلاحظ أيضاً مع التقدير النهج البناء الذي أظهره مقدمو مشروع القرار في وضع الصيغة النهائية للنص. ولقد تم التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن أولى التدابير التمهيدية التي ستُخذ في ذلك المجال أثناء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٠٥، الذي سيبتيح المزيد من الفرص للعمل الإضافي في ذلك المجال. وقد مكن ذلك السياق وفدي من التصويت مؤيداً لمشروع القرار A/C.1/57/L.2/Rev.1.

السيد هو زياودي (الصين) (تكلم بالصينية): أيدت الصين دائماً الحظر التام على جميع أنواع الأسلحة النووية والتدمير الكامل لها في تاريخ مبكر. ولكن ما ليس واضحاً هو مفهوم الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وكذلك تعريفها، وهما موضوع مشروع القرار هذا، الأمر الذي سيؤدي إلى صعوبات في التنفيذ. وما يحتاج إلى مناقشة أيضاً هو ما إذا كان ينبغي إعطاء الأولوية لهذه القضية في نزع

معاهدة روسيا والولايات المتحدة الجديدة المتعلقة بتخفيضات الأسلحة الاستراتيجية الهجومية. وتحقيق الكثير، وما زال يتحقق، في سبيل تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في إطار المبادرات الرئاسية الانفرادية المتخذة في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. وتشمل تلك المبادرات عدداً من تدابير نزع السلاح المتعلقة بالأسلحة النووية التكتيكية. وتم بالفعل تنفيذ الأغلبية العظمى من تلك التدابير. وقدمت روسيا معلومات مفصلة في هذا الصدد أثناء الجلسة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥.

وروسيا مستعدة للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاقات كجزء من برنامجها لتحقيق تخفيضات إضافية في الأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، لا تزال احتمالات تنظيم وخفض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية من خلال المعاهدات والاتفاقات الدولية غير واضحة بعض الشيء. ولا تزال هناك خلافات كبيرة في الرأي بين عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بموقع ودور الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في الأمن الوطني وتعزيز الاستقرار. وحتى اليوم، لا توجد معايير موحدة وواضحة يمكن اتباعها في تعريف الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وما هي بالتحديد الأسلحة التي ينبغي إدراجها في تلك الفئة.

وأنوه على وجه الخصوص بالمشاكل غير المحسومة بعد المتعلقة بنشر أسلحة نووية في أراضي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتتطلب جميع هذه القضايا نظر كل البلدان المعنية فيها بشكل شامل وموضوعي، مع مراعاة مقترحات الاتحاد الروسي المعروفة تماماً. وأشار على وجه الخصوص إلى عودة الأسلحة النووية إلى الأراضي الوطنية للبلدان الحائزة لها، وسحب أسلحة نووية من الطائرات التكتيكية.

وروسيا بمبادرات أحادية موازية في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢ خفضت بدرجة كبيرة أسلحتهما النووية غير الاستراتيجية. وإضافة إلى ذلك، يقتبس مشروع القرار A/C.1/57/L.2/Rev.1 بشكل انتقائي من الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبطريقة تشوه صيغته المعنية بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

إن المفهوم الغائب عن مشروع القرار هو فكرة - مذكورة بوضوح في الوثيقة الختامية - أن الخطوات التي تقوم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية تفضي إلى نزع السلاح النووي بطريقة تعزز الاستقرار الدولي، وأنه ينبغي لها أن تقوم على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع.

والواضح أن اتخاذ نهج رسمي في مجال تحديد الأسلحة تجاه الأسلحة النووية غير الاستراتيجية كما يدعو إلى ذلك مشروع القرار A/C.1/57/L.2/Rev.1 من شأنه أن يوجد مشاكل تتعلق بالتعريف، ومشاكل أساسية في مجال التحقق، وقضايا تتعلق بإمكانية الوصول إلى منشآت حساسة، وتفاوتات شاسعة في مستويات القوة، وعقبات رئيسية أخرى. ونحن نعتقد أنه بدون الطعن بأي شكل في دوافع مقدمي مشروع القرار A/C.1/57/L.2/Rev.1، فإن النهج الذي يرسمه لتناول الأسلحة النووية غير الاستراتيجية غير واقعي وغير عملي وليست لديه بالفعل أية فرصة للنجاح.

إن تدابير بناء الثقة النووية التي تُتخذ للأسلحة النووية غير الاستراتيجية تجري بالفعل مناقشتها مع روسيا في المجلس المشترك بين منظمة حلف شمال الأطلسي وروسيا. وإضافة إلى ذلك، فإن مسألة الشفافية في مجال الأسلحة النووية غير الاستراتيجية قد أثارت في ٢٠ أيلول/سبتمبر في الاجتماع الأول للفريق الاستشاري المعني بالأمن الاستراتيجي المشترك بين الولايات المتحدة وروسيا.

السلاح النووي أم لا. ولهذه الأسباب لم يشارك الوفد الصيني في التصويت على A/C.1/57/L.2/Rev.1، المعنون "تخفيضات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية".

السيد ماكغينيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالانكليزية): طلبت الإدلاء ببيان لأعلن تصويت وفد بلادي السلي على مشروع القرار A/C.1/57/L.2/Rev.1، المعنون "تخفيضات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية". ويشرفني أن أتكلم أيضا باسم وفدي فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ورغم أن هذين البلدين غير حائزين لأسلحة نووية غير استراتيجية إلا أنهما يودان تأييد هذا البيان.

لقد صوتت وفودنا معارضة لمشروع القرار، ليس لأننا نعارض تناول مسألة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية؛ بل على العكس من ذلك، نحن ملتزمون تماما بأن نعمل ذلك. ونحن لا نزال أيضا ملتزمين بالتنفيذ الفعال للوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وللصيغة الواردة فيه بشأن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. والأمر متروك بالطبع لكل دولة كي تقرر كيفية تنفيذ النتائج الواردة في الوثيقة الختامية. ولكن مشروع القرار A/C.1/57/L.2/Rev.1 يتخذ نهجا خاطئا من الناحية الأساسية تجاه تلك المسألة الهامة؛ وهو لا يراعي أيضا النهج البديلة التي أثرت في الماضي، وحقيقة أن هناك جهودا تُبذل حاليا لمعالجة هذه القضية.

ومنذ عام ١٩٩١، تم تخفيض أنواع وأعداد القوات النووية شبه الاستراتيجية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي بدرجة كبيرة، بما في ذلك إزالة فئات من تلك الأسلحة برمتها. ولم تتطلب أي من تلك التخفيضات التفاوض على صكوك قانونية رسمية، على النحو المتوخى في مشروع القرار A/C.1/57/L.2/Rev.1. وقامت أيضا الولايات المتحدة

وحلفائها على مدى الشهور المقبلة. وكجزء من هذا النهج، نعتزم مواصلة الحوار البناء مع مقدمي مشروع القرار.

السيد بوبليس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية):
امتنعت ليتوانيا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/57/L.2/Rev.1 المعنون "تخفيضات الأسلحة النووية". ومع ذلك، ينبغي عدم النظر إلى موقفنا هذا على أنه يعكس نهجنا الشامل تجاه مسألة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. ونذكر بأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠، تلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بتخفيض أسلحتها النووية غير الاستراتيجية، على أساس مبادرات انفرادية، وكجزء لا يتجزأ من عملية تخفيض الأسلحة النووية ونزع السلاح. ويمكن معالجة مسألة تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية داخل هذا الإطار. وإدراكاً منا أن تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية هدف يتعذر بلوغه بين عشية وضحاها، نرى أن النهج التدريجي الذي يستند إلى توافق آراء جميع الدول المعنية هو أفضل سبيل لإحراز تقدم حقيقي في تنفيذ ذلك الالتزام المترتب على معاهدة عدم الانتشار.

وفي الوقت ذاته، تتشاطر القلق المعرب عنه إزاء الافتقار إلى الشفافية والثقة فيما يتعلق بهذه المسألة. وبالتالي، تؤيد ليتوانيا اتخاذ التدابير الخاصة المتعلقة بالأمن والحماية المادية، وكذلك الدعوة إلى اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة والشفافية وإلى تخفيض وضع التأهب لمنظومات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، على النحو المقترح في الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من منطوق مشروع القرار.

السيد سميث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد أستراليا الجهود المبذولة لتخليص العالم من جميع فئات الأسلحة النووية، بما فيها الأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

وسيستمر تناول مسألة الشفافية في الاجتماعات المقبلة لهذا الفريق.

ونعتقد أن الحوار المتواصل والجهود الجارية بالفعل هما أفضل سبيل لتحقيق نتائج ذات مغزى في هذا المجال. ومشروع القرار A/C.1/57/L.2/Rev.1، بجلبه مسألة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية إلى ساحة الأمم المتحدة، ينطوي على المخاطرة بتعقيد تلك الجهود والتعارض معها. لذلك، صوتنا ضد مشروع القرار.

السيد وستدال (كندا) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لتعليق امتناع حكومة كندا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/57/L.2/Rev.1، المعنون "تخفيضات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية". إن هدف حكومة كندا يتمثل في الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية. وتعتقد كندا أن وضع الأمن الحالي والمصير النهائي لما يزيد على ١٢ ٠٠٠ من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية الموجودة في الوقت الراهن، موضوعان يتطلبان مناقشتهما واتخاذ إجراء بشأنهما، حسبما يقتضيه الأمر في هذا المحفل وفي غيره من المحافل المتعددة الأطراف.

إن العديد من عناصر مشروع القرار الذي قدمه ائتلاف البرنامج الجديد بشأن هذا الموضوع، يتسق مع سياسة نزع السلاح النووي التي تنتهجها كندا منذ أمد بعيد، بيد أن كندا امتنعت عن التصويت على مشروع القرار، اقتناعاً منا بأن أنجع السبل في الوقت الراهن هو التركيز على الجوانب التقنية التفصيلية لهذه المسألة في المحافل المختصة حالياً بهذا النوع من المناقشات.

ولا يساورنكم أدنى شك، سيدي الرئيس، في أن كندا ستظل تتابع بنشاط بحث هذه المسائل التقنية وكذلك المسائل الأوسع نطاقاً المتعلقة بالسياسة العامة، مع أصدقائها

ممثل منغوليا في الجلسة ١٥ المعقودة بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل منغوليا.

السيد إرنندو (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): أعرب وفد بلادي عن رغبته في أن يُعتمد مشروع القرار بدون تصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/57/L.21/Rev.1 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/57/L.21/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في شرح مواقفهم من مشروع القرار الذي اعتمدناه من فورنا.

السيدة كومار (الهند) (تكلم بالانكليزية): طلب وفد بلادي الكلمة لشرح موقفه من مشروع القرار. ونود أن نؤكد أن منغوليا، البلد الذي تربطه بالهند علاقات وثيقة وودية للغاية، تتمتع بوضع خاص وفريد، زاد من تعزيزه مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

والهند يسرها أن منغوليا اتخذت عدداً من التدابير الملموسة لتعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك اعتمادها تشريعات محلية وطنية. ويسعد الهند أن منغوليا حظيت بتأييد وضمانات أمنية من الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، دعماً لمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

ونعرب عن تقديرنا وتأييدنا للبيان الذي أدلت به منغوليا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام أمام الجمعية

ومع ذلك، يؤسفنا أننا نواجه بعض الصعوبات الموضوعية في مشروع القرار هذا، وعلى الأخص عدم اعترافه بالتخفيضات الكبيرة التي تمت بالفعل على امتداد العقد الماضي في الأسلحة غير الاستراتيجية.

ومما يقلقنا أن مشروع القرار لا يتسق مع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، بنصه على كيفية وجوب تنفيذ التزامات الدول، كما وردت في تلك الوثيقة الختامية. وتساورنا شواغل أيضاً حيال الإشارة الواردة في الدياحة إلى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. فلتلك الأسباب، امتنعت أستراليا عن التصويت على مشروع القرار المذكور.

السيد عساف (لبنان): باختصار، أود أن ألفت الانتباه إلى الخطأ الحاصل في الفقرة الثانية من دياحة مشروع القرار A/C.1/57/L.2/Rev.1، حيث ورد أن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، عقد سنة ٢٠٠٢، والحقيقة هي أنه عُقد سنة ٢٠٠٠، فاقضى الأمر استدراك الخطأ الحاصل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل لبنان على هذا التصويب.

وحيث أنه لا يوجد أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة، تشرع اللجنة الآن في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.1/57/L.21/Rev.1.

وبما أنه ما من وفد يرغب في تحليل تصويته أو شرح موقفه قبل التصويت، تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/57/L.21/Rev.1.

السيد ستار (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/57/L.21/Rev.1 المعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية"، عرضه

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى مذكرة الأمانة العامة بشأن المسؤوليات المناطة بالأمن العام بموجب مشروع القرار A/C.1/57/L.46. وترد هذه المذكرة في الوثيقة A/C.1/57/L.59.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن الرغبة في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وبما أنني لا أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف على هذا النحو. تقرر ذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/57/L.46.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب وفد ماليزيا الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت.

السيد محمد حسن (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): طلب وفدي الكلمة بشأن مشروع القرار A/C.1/57/L.46، بغية إبلاغ اللجنة بأن ماليزيا ليست دولة طرفاً في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ومع ذلك، قررنا الانضمام إلى توافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتقل الآن إلى المجموعة ٦، تدابير بناء الثقة، بما في ذلك الشفافية في التسلح.

تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/57/L.15. هل يرغب أي وفد في أن يأخذ الكلمة لتعليل تصويته أو شرح موقفه قبل التصويت؟ أعتبر أن لا أحد يريد ذلك.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة كي يجري عملية التصويت.

السيد ستار (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار

العامة، لاطلاعها على ما تبذله من جهود، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المختصة، لإيجاد سبل لإضفاء الصفة الرسمية، دولياً، على أراضيتها باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية.

إن الهند تحترم تماماً الاختيار الذي قرره منغوليا. ونحن على استعداد للاستجابة بكل ما يمكننا من دعم والتزام، حيثما يتطلب الأمر ذلك، لتعزيز مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتقل الآن إلى المجموعة ٤، الأسلحة التقليدية: اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

هل يرغب أي وفد في أن يأخذ الكلمة لتعليل التصويت قبل التصويت؟ لا أحد يطلب الكلمة.

تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/57/L.46.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة كي يجري عملية التصويت.

السيد ستار (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/57/L.46، المعنون "اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر". لقد تولى ممثل السويد عرض مشروع القرار هذا في الجلسة ١٣ المعقودة بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/57/L.46، وأيضاً في الوثيقة A/C.1/57/INF/2. بالإضافة إلى ذلك، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: أوكرانيا وبوليفيا والسلفادور.

اللجنة، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة، سيتم في إطار الموارد التي يوفرها الباب الرابع، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

وأنشطة اللجنة الاستشارية الدائمة، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بإنشاء وحسن أداء آلية الإنذار المبكر ومجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا المشار إليهما في الفقرتين ٧ و ٩ من المنطوق، وكذلك الأنشطة المتعلقة بإقامة شبكة من البرلمانين المشار إليها في الفقرة ١٠ من المنطوق، ينتظر أن يتم تمويلها من التبرعات في الصندوق الاستثماري للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا.

وإن تنفيذ الطلب الوارد في الفقرة ٨ من المنطوق فيما يتعلق بتقديم المساعدة لضمان حسن أداء المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا سيتم في حدود الموارد المتاحة في إطار الباب ٢٢، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. أما تنفيذ الأنشطة المطلوبة في الفقرة ١١ من المنطوق والمتعلقة بتقديم دعم متزايد لبلدان وسط أفريقيا لتمكينها من التصدي لمشاكل اللاجئين والمشردين الموجودين في أراضيها، فسيكون رهنا بتوفر التبرعات المقدمة إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وعليه، فإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/C.1/57/L.15، لن يكون هناك أي متطلبات إضافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن الرغبة في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. لا أسمع اعتراضاً، إذًا، أعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف على هذا النحو. تقرر ذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/57/L.15.

A/C.1/57/L.15، المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا". لقد تولى عرض مشروع القرار ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى في الجلسة ١٤ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/57/L.15.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/57/L.15، أود أن أسجل البيانات التالية بشأن الآثار المالية، وذلك بالنيابة عن الأمين العام.

موجب الفقرات ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٤، ١٥ من منطوق مشروع القرار A/C.1/57/L.15، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يقدم المساعدة إلى آلية الإنذار المبكر في وسط أفريقيا ضماناً لحسن أدائها. وتطلب الجمعية أيضاً إلى الأمين العام وإلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يواصل تقديم كل مساعدة لازمة لحسن أداء المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا.

وتطلب الجمعية أيضاً إلى الأمين العام، عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٩٧ (١٩٩٨)، أن يقدم إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة الدعم اللازم لضمان تنفيذ وحسن أداء مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا وآلية الإنذار المبكر. كما تطلب الجمعية إلى الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يواصل تقديم دعم متزايد لبلدان وسط أفريقيا لتمكينها من التصدي لمشاكل اللاجئين والمشردين الموجودين في أراضيها، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة لتمكينها من الاضطلاع بجهودها.

إن تنفيذ الطلبين الواردين في الفقرتين ١٤ و ١٥ من المنطوق، فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في

السيد ثامرين (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أطلب اعتماد مشروع القرار هذا بدون تصويت. وذلك هو التفاهم الذي تم التوصل إليه بشأن مشروع القرار A/C.1/57/L.8/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لأمين اللجنة كي يجري التصويت.

السيد ستار (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/57/L.8/Rev.1، المعنون "عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح". لقد عرض مشروع القرار ممثل جنوب أفريقيا، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة عدم الانحياز، وذلك في الجلسة ١٦ المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي هذا الصدد، أود أن أقول إنه بموجب أحكام الفقرة ١ من مشروع القرار، قررت الجمعية العامة إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للنظر في الأهداف وجدول الأعمال، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

وبموجب أحكام الفقرة ٢، تطلب الجمعية العامة إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يجتمع في دورة تنظيمية من أجل تحديد تاريخ دوراته الموضوعية، وأن يقدم تقريراً عن أعماله، شاملاً ما يمكن تقديمه من توصيات موضوعية، قبل نهاية دورة الجمعية العامة السابعة والخمسين.

وتطلب الجمعية العامة أيضاً، بموجب أحكام الفقرة ٣، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية، في حدود الموارد القائمة، ما يلزم من المساعدة ومن الخدمات لإنجاز مهامه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/57/L.8/Rev.1. هل يرغب أي وفد في أن يأخذ الكلمة؟

طلب وفد جنوب أفريقيا الكلمة للإدلاء ببيان عام فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/57/L.8/Rev.1.

السيدة نوتوتيللا (جنوب أفريقيا) (تكلمت

بالانكليزية): نظراً لضيق الوقت يوم الجمعة، حيث لم تسنح لنا الفرصة لإعادة عرض مشروع قرار حركة عدم الانحياز، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، لكي أشير إلى مشروع القرار A/C.1/57/L.8/Rev.1، المعنون "عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح". وقد أعادت الأمانة العامة تعميم مشروع القرار يوم الجمعة. وأدخلت التعديلات التالية على النص.

في الفقرة ١ من المنطوق، ينبغي إضافة عبارة "يعمل على أساس توافق الآراء" بعد عبارة "فريق عامل مفتوح باب العضوية". وينبغي إضافة لفظة "إمكانية" قبل عبارة "إنشاء لجنة تحضيرية".

وفي الفقرة ٢ من المنطوق، ينبغي إضافة عبارة "ما يمكن تقديمه" قبل عبارة "من توصيات موضوعية".

وفي الفقرة ٣ من المنطوق، ينبغي إضافة عبارة "في حدود الموارد القائمة" بعد عبارة "المفتوح باب العضوية".

لقد عملت حركة عدم الانحياز عن كثب مع مجموعات ودول أخرى من أجل إجراء تغييرات في النص تؤدي إلى توافق في الآراء بشأنه. وأعرب عن الشكر لهذه الوفود على تعاونها واستلهاها بروح التسوية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لممثل

إندونيسيا.

وتقدر التكلفة الكاملة لاحتياجات خدمات المؤتمرات بمبلغ ٨٠٠ ٢٦٨ دولار في عام ٢٠٠٣. ولا يمكن تحديد مدى احتياج المنظمة إلى تعزيز قدرتها بموارد للمساعدة المؤقتة إلا على ضوء خطة المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. بيد أن الاعتماد المخصص في إطار البند ذي الصلة بخدمات المؤتمرات من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لا يقتصر على برامج الاجتماعات الموضوعية حين إجراء التحضيرات للميزانية فحسب، بل يشمل أيضاً الاجتماعات المأذون بها لاحقاً، شريطة أن يكون عدد الاجتماعات وتوزيعها متسقاً مع نمط الاجتماعات في الأعوام السابقة.

وبناء عليه، فلن يلزم أي اعتماد إضافي لتنفيذ مشروع القرار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ما دام من غير المنظور أن تنشأ احتياجات أخرى في حالة اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/57/L.8/Rev.1 عن رغبتهم في أن تعتمد اللجنة بدون تصويت. وبما أنني لا أسمع اعتراضاً على ذلك، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/57/L.8/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.1/57/L.1. أعطي الكلمة لأمين اللجنة كي يقوم بإجراء الاقتراح.

السيد ستار (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/57/L.1، المعنون "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي". وقد عرض

وعملاً بهذا القرار وبالطلبات المذكورة أعلاه، من المتوخى أن يعقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية أربع دورات في عام ٢٠٠٣ في نيويورك، على النحو التالي:

كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣: يوم واحد؛ جلسة واحدة؛ الترجمة الشفوية بجميع اللغات الست: الإسبانية، والانكليزية، والروسية، والصينية، والعربية، والفرنسية؛ والوثائق بجميع اللغات الست؛ لن تقدم وثائق قبل الدورة ولا في أثناء الدورة، وتقدم صفحة واحدة بعد الدورة.

نيسان/أبريل ٢٠٠٣: أسبوع واحد؛ جلسة واحدة في اليوم، بمجموع خمس جلسات؛ الترجمة الشفوية بجميع اللغات الست؛ والوثائق بجميع اللغات الست؛ لن تقدم وثائق قبل الدورة، وتقدم ٣٠ صفحة في أثناء الدورة، ولن تقدم وثائق بعد الدورة.

أيار/مايو ٢٠٠٣: أسبوع واحد؛ جلسة واحدة في اليوم، بمجموع خمس جلسات؛ الترجمة الشفوية بجميع اللغات الست؛ والوثائق بجميع اللغات الست؛ وتقدم ٣٠ صفحة في أثناء الدورة، ولن تقدم وثائق بعد الدورة.

حزيران/يونيه ٢٠٠٣: أسبوع واحد؛ جلسة واحدة في اليوم، بمجموع خمس جلسات؛ الترجمة الشفوية بجميع اللغات الست؛ والوثائق بجميع اللغات الست؛ تقدم ٢٥ صفحة قبل الدورة، ولن تقدم وثائق في أثناء الدورة، وتقدم ٢٥ صفحة بعد الدورة.

والمفهوم أن المواعيد الدقيقة للجلسات المذكورة أعلاه ستحدد في المشاورات بين الأمانة المعنية بذلك وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، رهنا بتوافر مرافق المؤتمرات والخدمات المخصصة للجمعية العامة وأفرقتها العاملة شريطة ألا يجتمع فريقان عاملان تابعان للجمعية العامة في نفس الوقت.

الأولية ٢٨٦ ٩٠٠ دولار، بينها كالتالي: ٢٥٠ ٠٠٠ دولار لسفر الخبراء وإعاشتهم؛ ٢١ ٥٠٠ دولار للخدمات الاستشارية، بما فيها تكاليف السفر؛ و ١٥ ٤٠٠ دولار لتوفير المساعدة المؤقتة العامة لخدمات الدعم لمدة ثلاثة أشهر. وسوف يتعين أن تظهر الاعتمادات المتصلة بذلك في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، في إطار الباب ٤ المتعلق بنزع السلاح.

ولذلك، إذا اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/57/L.1، سيتم النظر في المقتضيات ذات الصلة لخدمات المؤتمرات وللخدمات الأخرى غير المتعلقة بالمؤتمرات في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمد اللجنة مشروع القرار بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن اللجنة تود أن تفعل ذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/57/L.1.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/57/L.17. وأعطى الكلمة للوفود التي ترغب في تعليل موقفها أو تصويتها قبل التصويت.

السيد دي لا فورتل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): طلبتُ الكلمة لتعليل التصويت على مشروع القرار A/C.1/57/L.17.

إن مشروع القرار الذي عرضته هذا العام جنوب أفريقيا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، لا يبدو لنا أنه يتسق مع الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية المعقود عام ١٩٨٧. وقد بزغ توافق آراء في ذلك الوقت لاعتماد نهج واقعي حيال

ممثل الاتحاد الروسي مشروع القرار هذا في الجلسة ١٦ التي عقدت بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/57/L.1، أود أن أسجل رسمياً البيان التالي عن الآثار المالية المترتبة نيابة عن الأمين العام.

بموجب الفقرة ٤ من مشروع القرار A/C.1/57/L.1، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرس الأخطار القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات والتدابير التعاونية التي يمكن اتخاذها للتصدي لها، وأن يجري دراسة للمفاهيم الدولية ذات الصلة التي تهدف إلى تعزيز أمن النظم العالمية للمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين، من المزمع إنشاؤه في عام ٢٠٠٤ وسيتولى هو تعيين أعضائه على أساس التوزيع الجغرافي العادل، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء القادرة على تقديم تلك المساعدة، وأن يقدم تقريراً عن نتائج تلك الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها السنتين.

ومن المتوخى أن يعقد فريق الخبراء دوراته في نيويورك وفقاً للجدول الزمني التالي: دورة في عام ٢٠٠٤ ودورتان في عام ٢٠٠٥. وتقدر التكلفة الكاملة للاحتياجات من خدمات المؤتمرات للدورات المزمع عقدها في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بمبلغ ٦٠٠ ٥٦٩ دولار. وسوف يتعين إدراج هذه الاحتياجات في إطار الباب ٢ المتعلق بشؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

ويُنتظر أن تنشأ احتياجات إلى الخدمات غير المتعلقة بخدمة المؤتمرات وذلك حتى يتاح لإدارة شؤون نزع السلاح توفير الخدمات الموضوعية الضرورية للدورات التي سيعقدها فريق الخبراء الحكوميين المقترح في نيويورك خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتبلغ هذه الاحتياجات وفقاً للتقديرات

أطلب من أمين اللجنة أن يجري عملية التصويت.

السيد ستار (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية):

تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/57/L.17، المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية". وقد قدم ممثل جنوب أفريقيا مشروع القرار هذا بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة عدم الانحياز وذلك في الجلسة ١٦ بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وقبل أن نشرع في التصويت على مشروع القرار المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية"، أود أن أسجل رسمياً بالنيابة عن الأمين العام البيان التالي بشأن الآثار المالية.

بموجب الفقرة ٢ من منطوق القرار A/C.1/57/L.17، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم، في حدود الموارد المالية المتاحة، وبمساعدة فريق الخبراء الحكوميين الذي سيتم تشكيله في سنة ٢٠٠٣، وبالتماس آراء الدول في صدد، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة يتضمن توصيات بإعادة تقييم الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن، وكذلك دور المنظمة في هذا الصدد، لكي تنظر فيه في دورتها التاسعة والخمسين.

ومن المتوقع أن يعقد فريق الخبراء الحكوميين ثلاث دورات. الدورة الأولى في عام ٢٠٠٣، ستكون مدتها أسبوعاً واحداً وستعقد في نيويورك، وستكون مدة كل من الدورتين الثانية والثالثة أسبوعين وستعقدان في نيويورك في عام ٢٠٠٤، على النحو التالي: أولاً، وبصورة مؤقتة من ١٧ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، لمدة أسبوع، جلستان يومياً، بإجمالي عشر جلسات، ترجمة شفوية باللغات الست جميعها، والوثائق باللغات الانكليزية والفرنسية والإسبانية، ١٨ صفحة قبل الدورة، ولا وثائق أثناء الدورة و ١٠ صفحات بعد الدورة؛ وثانياً، آذار/مارس ٢٠٠٤، لمدة

المسألة، وهو النهج الذي أيدته فرنسا دوماً. وهناك ثلاثة أسباب تجعل بلدي يشعر أن مشروع القرار المرفوع اليوم يتخطى توافق الآراء لعام ١٩٨٧.

أولاً، لا يراعي مفهوم علاقة التكافل بين نزع السلاح والتنمية، كما تعبر عنه الفقرة السادسة من الديباجة، مفهوم الأمن الذي من دونه لا يمكن فهم هذه المجموعة من المشاكل.

ثانياً، بينما يسلّم مشروع القرار بالمزايا الكبيرة التي قد تنجم عن نزع السلاح، فمن الملائم أن نوضح أنه لا توجد وصلة بسيطة أو آلية بين الالتزامات التي نقطعها فيما يتعلق بتعزيز التعاون من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وبين الوفورات التي قد تتحقق في مجالات أخرى، من ضمنها نزع السلاح، من ناحية أخرى، حسبما يبدو أن الفقرة ٥ من المنطوق تشير.

ثالثاً، على الرغم من أننا نرحب بالتقرير الذي قدمه الأمين العام بموجب القرار ٢٤/٥٦ هاء، فإن تشكيل فريق خبراء حكوميين بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية يجب عرضه على الدول لتقييمه وفقاً لما حدده الأمين العام. بمعنى أنه يجب أن تتحدد ولاية هذا الفريق بوضوح.

وتفضل فرنسا الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا لتلك الأسباب الثلاثة، بينما تركز مرة أخرى على الأهمية التي توليها لالتزامها المستمر بالتعاون من أجل التنمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل هناك أي وفود أخرى تود أن تتكلم لتعليل التصويت قبل التصويت؟ حيث لا يوجد أي وفد آخر يود أن يتكلم، يمكننا الآن أن نشرع في البت في مشروع القرار A/C.1/57/L.17.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

يتم رصد الاعتمادات للبند المعني بخدمات المؤتمرات في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ليس للاجتماعات المبرجة وقت إعداد الميزانية فحسب، ولكن أيضا للاجتماعات المأذون بانعقادها بعد ذلك، شريطة أن يتسق عدد الاجتماعات وتوزيعها مع نمط الاجتماعات في السنوات السابقة. ونتيجة لذلك، ففي حال اعتماد الجمعية لمشروع القرار، لن يتم طلب تخصيص أموال إضافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

وفيما يتعلق بمقتضيات الخدمات الأخرى غير خدمة المؤتمرات، تسمح الاعتمادات المتوافرة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لإدارة شؤون الجمعية العامة بتقديم الخدمات الملائمة للدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين المقترح المقرر عقدها في نيويورك في عام ٢٠٠٣ وبإعداد تقرير فريق الخبراء الحكوميين.

بيد أنه سوف يلزم توفير اعتماد يقدر بمبلغ ٥٧٠ ٣٧٧ دولاراً في إطار الباب ٤، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، من شأنه أن يتيح لإدارة شؤون نزع السلاح توفير الخدمات الضرورية للدورتين الثانية والثالثة اللتين يعقدهما فريق الخبراء المقترح.

وبناء عليه، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/C.1/57/L.17، فإن احتياجات خدمة المؤتمرات ذات الصلة وقدرها ١٠٠ ١٩٥ دولار والاحتياجات غير المتعلقة بخدمات المؤتمرات وقدرها ٦٠٠ ٣٧٧ دولار للدورتين الثانية والثالثة لفريق الخبراء المقترح، اللتين يزمع عقدهما في عام ٢٠٠٤، سينظر فيها في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات، والباب ٤، نزع السلاح، على التوالي.

أسبوع، جلستان يوميا، بإجمالي عشر جلسات، ترجمة شفوية باللغات الست جميعها، والوثائق باللغات الانكليزية والفرنسية والإسبانية، ولا وثائق قبل الدورة، وعشر صفحات أثناء الدورة وعشر صفحات بعد الدورة؛ وثالثا، أيار/مايو ٢٠٠٤، لمدة أسبوع، جلستان يوميا، إجمالي عشر جلسات، ترجمة شفوية باللغات الست جميعها، والوثائق باللغات الانكليزية والفرنسية والإسبانية، ولا وثائق قبل الدورة، عشر صفحات أثناء الدورة ولا وثائق بعد الدورة.

وتقدر متطلبات خدمات المؤتمر لدورة الخبراء الحكوميين بقيمة إجمالية قدرها ٨٠٠ ١١٤ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣ و ١٠٠ ١٩٥ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤. وتصل التقديرات الأولية لخدمات أخرى لا تتعلق بخدمات المؤتمرات إلى ٣٥٠ ٥١٥ دولارا أمريكيا كما يلي: ٧٠٠ ٤٥٨ دولار أمريكي للسفر الرسمي للخبراء؛ و ٢٥٠ ٣٣ دولارا أمريكيا لخدمات استشارية، تتضمن تكاليف السفر؛ و ٤٠٠ ٢٣ دولار أمريكي لمساعدة عامة مؤقتة لمدة ستة أشهر - ثلاثة أشهر للدعم بأعمال الأمانة وثلاثة أشهر لخدمات الدعم الإداري. ومن ضمن مقتضيات الخدمات التي تتعلق بأعمال أخرى غير المؤتمرات يطلب مبلغ ٧٨٠ ١٣٧ دولارا أمريكيا عام ٢٠٠٣ ومبلغ ٥٧٠ ٣٧٧ دولارا أمريكيا عام ٢٠٠٤.

وينبغي أن نفهم أنه سيتم تحديد التواريخ الفعلية للجلسات المذكورة أعلاه بالتشاور بين الأمانة الفنية وإدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات، شريطة توافر تسهيلات وخدمات المؤتمرات.

وفيما يتعلق بجلسات عام ٢٠٠٣، يتعين تحديد مدى احتياج المنظمة إلى مساعدة مؤقتة لاستكمال قدرات المنظمة، ولا يمكن تحديد الموارد إلا في ضوء جدول المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. ومع ذلك،

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف نبت الآن في

مشروع القرار A/C.1/57/L.17.

وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة ليجري التصويت.

السيد ستار (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية):

سوف تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/57/L.17.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس،

المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغ، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

فرنسا، إسرائيل، موناكو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/57/L.17 بأغلبية ١٥٦ صوتاً مقابل صوت واحد، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

للفود التي ترغب في تحليل موقفها أو تصويتها بشأن مشروع القرار الذي اعتمد من فوره.

السيد ماكجينيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالانكليزية): لم تكن الولايات المتحدة في الماضي

السيد هاينسبرغ (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): صوتت ألمانيا مرة ثانية هذا العام مؤيدة لمشروع القرار المعنون "العلاقة بين نزع السلاح والتنمية". ويشكل نزع السلاح والتنمية اثنين من التحديات العاجلة التي تواجه العالم اليوم. وهما من الشواغل التي تتصدر أولويات المجتمع الدولي. وكلاهما يعززان السلام والأمن الدوليين ويؤديان إلى الرخاء. بيد أنهما عمليتان منفصلتان. ومن ثمَّ يجب السعي لتحقيق كل منهما بغض النظر عن سرعة التقدم المحرز في الأخرى. ومع أننا نسلّم بالمزايا الكبرى التي يمكن أن تترتب على نزع السلاح، فإننا نرى أنه لا توجد صلة بسيطة تلقائية بين الالتزامات إزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والوفورات التي قد تتحقق في المجالات الأخرى، ومن بينها نزع السلاح.

ويتضمن مشروع القرار هذا العام بخلاف سابقه في العام الماضي طلباً موجهاً إلى الأمين العام بأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً يتضمن توصيات لإعادة تقييم الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن لكي تنظر فيه في دورتها التاسعة والخمسين. ونتوقع أن يأخذ التقرير المذكور بعين الاعتبار العلاقة المتعددة الأبعاد القائمة بين نزع السلاح والتنمية. كما ينبغي أن يلقي نظرة على المشاكل الهامة التي تنشأ عن الإفراط في التسليح في مناطق كثيرة من العالم النامي وعلى المزايا التي يمكن أن تترتب على اتفاقات نزع السلاح الإقليمي التي يتم التفاوض بشأنها في تلك المناطق في المستقبل.

السيد براوتشر (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تقدر المملكة المتحدة المنافع التي يمكن أن تنشأ عن نزع السلاح وما يمكن أن تحدثه من أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا السبب استطاعت المملكة المتحدة في الأعوام الماضية أن تنضم بصحبة زملائها في الاتحاد الأوروبي إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار

تشارك في التصويت على مشروع القرار المطروح، وكان يعتمد بتوافق الآراء. بيد أنه أدخلت عبارات جديدة على قرار هذا العام تقترح، في جملة أمور، إجراء إعادة تقييم للصلة بين نزع السلاح والتنمية. وبالتالي فقد صوتت الولايات المتحدة معارضة لمشروع القرار A/C.1/57/L.17 الذي يؤكد وجود علاقة بين نزع السلاح والتنمية. ذلك أننا ما زلنا نرى أن نزع السلاح والتنمية مسألتان منفصلتان لا سبيل إلى الربط بينهما. ولهذا السبب لم تشارك الولايات المتحدة في مؤتمر عام ١٩٨٧ الذي عقد في هذا الشأن. وعليه، فإن الولايات المتحدة لا ولن تعدّ نفسها ملزمة بالإعلان الوارد في الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الدولي.

السيد أنجيليه (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن بلجيكا ولكسمبورج وهولندا، فضلاً عن إسبانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال والدانمرك والسويد وفنلندا والنمسا واليونان، التي أعربت عن تأييدها لهذا التعليل للتصويت على مشروع القرار A/C.1/57/L.17، المعنون "العلاقة بين نزع السلاح والتنمية".

وقد أُجري التصويت هذه المرة على مشروع القرار هذا الذي اعتمد بتوافق الآراء في العام الماضي. وبعد إنعام النظر فيه على النحو الواجب، قررنا أن نتكلم مؤيدين لهذا النص. ونعترف دون تردد بأن نزع السلاح قد تنبثق منه منافع جمة. غير أننا نرى لزماً علينا أن نبين أيضاً عدم وجود صلة تلقائية بين الوفورات الناجمة على أي زيادة في نزع السلاح من ناحية، وبين التزاماتنا إزاء التعاون في سبيل التنمية من ناحية أخرى.

وختاماً، نود أن نغتتم هذه الفرصة للإعراب مرة أخرى عن التزامنا الراسخ بالتعاون من أجل التنمية، وهو التزام تبرهن الأعمال على صحته كل يوم.

وأود إعلام اللجنة بأن الاحتفال بتقديم شهادات زمالات نزع السلاح لعام ٢٠٠٢ سيجري في غرفة الاجتماعات هذه بعد هذه الجلسة مباشرة. وبالتالي فإني أرجو من جميع الوفود أن تظل في مقاعدها أثناء الاحتفال وتقني زملائنا الشباب.

وقبل الانتقال إلى البند التالي من جدول الأعمال، أود أن أذكر الوفود بأن مشروع قرار الرئيس قد عُُمِّم بالحبر الأزرق وسيُنظر فيه غداً بناءً على طلب عدد من الوفود. ويسترعى انتباه اللجنة إلى الفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق اللتين يجب أن تقرأ بالتلازم مع Rev.2.

وأعطي الكلمة الآن إلى أمين اللجنة الذي يود أن يتلو بعض الإعلانات.

السيد ستار (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية):
طُلب إليّ أن أعلن أن اجتماع الفريق العامل التابع لحركة بلدان عدم الانحياز سيعقد الساعة ١٣/١٥ من بعد ظهر اليوم في غرفة الاجتماعات ٦.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يرغب وفد كندا في أخذ الكلمة.

السيد وستدال (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن أن اجتماع مجموعة ماسون سيعقد الساعة ١٥/٣٠ في البعثة الكندية الكائنة في الطابق ١٤ من المبنى رقم ٨٨٥ من الجادة الثانية، وذلك لعدم توفر غرفة في مرافق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستعقد الجلسة التالية للجنة الأولى الساعة ١٠/٠٠ تماماً من صباح الغد في غرفة الاجتماعات ١.

رُفِعَ هذا الجزء من جلستنا.

والآن، أرجو من جميع الوفود أن تظل في مقاعدها، بينما ننتقل إلى البند التالي من جدول الأعمال.

هذا. بيد أننا لم نستطع ذلك هذا العام وامتنعنا عن التصويت على مشروع القرار. واسمحوا لي أن أوضح السبب في ذلك.

يتضمن مشروع القرار A/C.1/57/L.17 عدداً من العناصر الجديدة الهامة، سواء في فقرات ديباجته أو منطوقه. ونسلم بالتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي وخطة التنمية في العالم الناشئ في أعقاب الحرب الباردة. ولكننا لسنا مقتنعين بأن التغيرات الحادثة قد نضجت بما فيه الكفاية بحيث يتاح لفريق من الخبراء يُنشأ الآن أن يتمكن من إعادة تقييم الحالة اللهم إلا على نحو عام وربما غير قاطع. وبالرغم من أن الفقرة ٢ من المنطوق تطلب إلى الأمين العام أن ينشئ هذا الفريق في حدود الموارد القائمة، فإننا نشك في ضرورة إنشاء هذا الفريق الآن وفي القيمة المضافة المترتبة على أي عمل يمكن أن يضطلع به.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً لبرنامج عمل اللجنة الأولى وجدولها الزمني، ستنشر اللجنة في المرحلة الرابعة من عملها وهي، المناقشة العامة والنظر في مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٥٩ من جدول الأعمال، مسألة أنتاركتيكا، والبت فيها يوم الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وفي هذا الصدد، أرجو من الوفود التي ترغب في المشاركة في المناقشة العامة أن تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى للجنة أن تستخدم مرافق المؤتمرات المتاحة لها بكفاءة.

وأود أن أذكر أعضاء اللجنة بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات في إطار البند ٥٩ من جدول الأعمال هو الساعة ١٨/٠٠ من يوم الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. كما أرجو من الوفود التي ترغب في تقديم مشاريع قرارات في إطار هذا البند من جدول الأعمال أن تقدمها في أقرب وقت ممكن على قرص مرن، لتمكين الأمانة العامة من إصدارها كوثائق رسمية للجنة.

كما تبين ذلك بوضوح في الدورة الحالية للجنة الأول، عندما حظي مشروع القرار المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للزمالكات التدريبية لنزع السلاح والخدمات الاستشارية الذي عرضه وفد نيجيريا بعدد لافت للنظر من البلدان التي تبنته واعتمدته فيما بعد دون تصويت.

وإني، باسم الوفود في اللجنة الأولى، وباسمي الشخصي، أهني كل واحد منكم لاشتراككم بنجاح في البرنامج، وأرجو لكم كل نجاح في أداء واجباتكم الجديدة.

وأعطي الكلمة الآن إلى وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جايناثا دانابالا، لمواصلة الاحتفال بتوزيع الشهادات على زملاء نزع السلاح لعام ٢٠٠٢.

السيد دانابالا (وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أحاطبكم بمناسبة الاحتفال بتوزيع شهادات برنامج زمالكات الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠٠٢. وقد أصبح إجراء هذا الاحتفال في اللجنة الأولى تقليدا بالفعل، أمام ممثلي الدول الأعضاء الذين ما فتئوا يتداولون هنا عاما بعد عام بشأن التوصيات الرامية إلى توجيه الجهود الدولية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح تحت رعاية رئيس هذه اللجنة.

وبهذه المناسبة الرمزية، يسمح لزملاء نزع السلاح بالدخول إلى مجتمع المفاوضين المتمرسين والخبراء الذين يلتمسون السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال التدابير الفعالة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ويعتبر برنامج زمالكات الأمم المتحدة لنزع السلاح من مشاريع المنظمة الطويلة الأجل الناجحة جدا في مجال تدريب الدبلوماسيين الشباب من الدول الأعضاء، ولا سيما من البلدان النامية، من أجل المشاركة الفعالة في المنتديات

منح الشهادات للمشاركين في برنامج الأمم المتحدة للزمالكات نزع السلاح

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أنتقل الآن إلى مناسبة عزيزة جدا في اللجنة الأولى وهي، منح الشهادات للمشاركين في برنامج زمالكات الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠٠٢. إنها مناسبة سارة للغاية لنا جميعا، لأننا بمنح هذه الشهادات إلى زملاء نزع السلاح، نرحب بهم بيننا كزملاء جدد سنواصل معهم في المستقبل القريب جهودنا المشتركة التي ترمي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين عن طريق الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

وما فتئ البرنامج، كما تعلم الوفود، منذ إنشائه عام ١٩٧٨ في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، يقدم التدريب للدبلوماسيين الشباب من الدول الأعضاء، ولا سيما من البلدان النامية، وذلك بغية زيادة معرفتهم ومهاراتهم العملية حتى يتسنى لهم الاشتراك الفعال في المداولات والمفاوضات التي تجري في مختلف المؤتمرات والاجتماعات الدولية المعنية بالحد من الأسلحة ونزع السلاح.

ولدينا اليوم، ٢٩ زميلا سيتسلمون شهادات الاشتراك في البرنامج، وسيلتحقون قريبا بـ ٥٥٧ من الخريجين الآخرين من نحو ١٥٠ بلدا، أتموا جميعهم تدريبهم طوال ٢٤ سنة من عمل البرنامج بنجاح. ويشغل العديد من هؤلاء الخريجين حاليا مناصب مسؤولة في ميدان نزع السلاح في بلدانهم. كما أن من الجدير بالذكر أن عددا من الوفود الحاضرة اليوم في غرفة الاجتماعات هذه هم أيضا من خريجي البرنامج.

وإننا نلاحظ مع التقدير، أن الدول الأعضاء قد أبدت عبر السنين، تأييدها المستمر للبرنامج، واعترفت في مناسبات عدة بنجاح إدارة شؤون نزع السلاح في تنفيذه.

جانب الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤكد اهتمامها الذي لا يفتر بالحصول على زمالات لمسؤوليها. وفي كل عام، تتلقى الإدارة أكثر من ٦٠ ترشيحا لهذا البرنامج، يتم اختيار نحو ٣٠ زميلا منهم بعناية شديدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الجغرافي المتساوي، ولاحتياجات الدول الأعضاء التي إما أنها لم تُمثَل في البرنامج على الإطلاق أو أنها غابت عنه لفترة طويلة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمساواة بين الجنسين أيضا.

وهذا العام، تستفيد ثلاثة من الدول الأعضاء لأول مرة من المشاركة في برنامج الزمالات، وهي أذربيجان وبالاو وغواتيمالا. ومما يثلج الصدر أيضا أن نرى ذلك العدد المتزايد من المرشحات للبرنامج. وهذا العام، يوجد ثمانية من الزميلات، ونأمل أن تستمر الدول الأعضاء في هذا الاتجاه، وأن تستمر في مراعاة المساواة بين الجنسين عند تسمية مرشحيها، وذلك إعمالا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة.

وفي حقيقة الأمر، ما كان لهذا البرنامج أن يحقق كل هذا النجاح بدون الدعم المتواصل لكل الدول الأعضاء، وهو الدعم الذي يجسده ذلك العدد الكبير من مقدمي مشروع القرار بشأن الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح الذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت قبل أيام قليلة. ولذلك، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديري لكل الدول الأعضاء والمنظمات التي ما فتئت تدعم البرنامج على مر السنين، مما أسهم في نجاحه. وإنني أشعر بامتنان خاص لحكومة ألمانيا على استضافة المشاركين في البرنامج منذ عام ١٩٨٠، ولحكومة اليابان بمناسبة الزيارة الدراسية السنوية العشرين للزملاء. وكانت تلك الزيارة الدراسية، بما اشتملت عليه من عرض واف للآثار المترتبة على الاستعمال الفعلي للأسلحة النووية، قد بدأها رئيس الوزراء زنكو سوزوكي في

الدولية للتداول والتفاوض بشأن نطاق واسع من المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وقد أنشأت الجمعية العامة هذا البرنامج في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨، بمبادرة من نيجيريا. وتولى البرنامج الذي تنفذه إدارة شؤون نزع السلاح طوال السنين الـ ٢٤ من وجوده، تدريب ٥٨٦ موظفا من ١٤٨ دولة. وسيصادف العام القادم الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للبرنامج.

ويشغل العديد من خريجي البرنامج حاليا مناصب مسؤولة في ميدان نزع السلاح في حكوماتهم ويمثلون بلدانهم في هذه اللجنة، وفي مؤتمر نزع السلاح وفي المؤتمرات أو الاجتماعات الأخرى المعنية بالحد من الأسلحة ونزع السلاح. ولذلك، فإنه ليس من المفاجئ لنا أن تعترف الدول الأعضاء في مناسبات عدة بنجاح تنفيذ البرنامج والدور الذي يضطلع به في تعزيز قدرات الموظفين العموميين على متابعة المداولات والمفاوضات الجارية. وقد حدد مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية هذا البرنامج بوصفه أنجح برنامج تدريبي للأمم المتحدة تقوم باستعراضه مطلقا.

وهذا ليس مجرد أمر عارض أو أنه حدث بمحض الصدفة. إنه ثمرة سياسة أحكم تخطيطها وتنفيذها في إدارة شؤون نزع السلاح مراعاة لتحقيق أعلى معايير الجودة الممكنة لهذا البرنامج وتكليفه لمواكبة التغيرات المتلاحقة في المناخ الأمني، فضلا عن تلبية متطلبات الدول الأعضاء في هذا الميدان. وهذه مهمة جسيمة فعلا تواجه أصغر إدارة في الأمم المتحدة، لا سيما وأن الموارد المالية المخصصة لهذا الغرض ظلت بدون تغيير، رغم ارتفاع عدد أعضاء المنظمة اليوم إلى ١٩١ عضوا.

إن النجاح الذي حققه هذا النهج الذي يركز على النتائج في تنفيذ البرنامج قد اعترف به على نطاق واسع من

وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عن تهديدات عبر وطنية جديدة للسلم والأمن الدوليين، وركزت اهتمام المجتمع الدولي على إيجاد سبل ناجعة للتصدي لتلك التهديدات. غير أن النهضة السريعة التي شهدتها تعددية الأطراف عقب تلك الهجمات - انطلاقاً من الاعتراف بأن هذا هو السبيل الأمثل لتعبئة كل الدول الأعضاء للدفاع عن القيم المشتركة التي يتشاطرها المجتمع الدولي - لم تؤت ثمارها المنشودة بعد. وهي لم تؤد، على وجه الخصوص، إلى تجاوز الأزمة التي تمر بها المفاوضات والمداولات في ميدان نزع السلاح.

واليوم، ينبغي ألا يكون نزع السلاح بعد الآن مسألة روتينية. إنه يتطلب مبادرات جديدة ونهجاً إبداعية جديدة إزاء التحديات الأمنية في عصرنا، ويتطلب كذلك تعاوناً دولياً متجدداً ومتسقاً للتوصل إلى حلول تعالج شواغل كل الدول.

ويحدوني وطيد الأمل في أن المشاركة في برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح ستلهمكم لمواصلة دراساتكم لتعزيز معارفكم المهنية ومهاراتكم الدبلوماسية حتى تتمكنوا من استخدامها على نحو إبداعي، مع تلافي عشرات الحلول السهلة، دون أن تغفلوا عن واجبكم المستمر في مواجهة المشاكل المعقدة. وأتوقع أيضاً أن أراكم قريباً هنا في نيويورك، في اللجنة الأولى أو في هيئة نزع السلاح، أو في جنيف في مؤتمر نزع السلاح أو في المؤتمرات والهيئات الأخرى للحد من الأسلحة ونزع السلاح، تساعدون قدامى زملائكم في السعي إلى تحقيق الأهداف الجماعية للحد من الأسلحة ونزع السلاح.

وإنني على ثقة من أن الخبرات والمعارف التي اكتسبتموها من خلال برنامج الأمم المتحدة لنزع السلاح ستساعدكم في أداء مهامكم في المستقبل، وستكون محفزا

عام ١٩٨٢ في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، بغية "تمكين الشباب الذين سيحملون على عاتقهم مسؤوليات الجيل القادم من زيارة هيروشيما وناغازاكي". وإنني على اقتناع عميق شخصياً من أنه لا يمكن أن يكتمل تعريف دبلوماسية نزع السلاح بدون زيارة هيروشيما وناغازاكي المحركة للمشاعر.

وأتوجه بخالص الشكر إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلاً عن مركز دراسات عدم الانتشار التابع لمعهد مونترية للدراسات الدولية، على إسهاماتها السخية في تنظيم الزيارات الدراسية والحلقات الدراسية للزملاء في مختلف الجوانب المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح، كل في مجال خبرته ومسؤوليته. وأشكر أيضاً كل من استجاب لدعوتنا لإلقاء محاضرات للزملاء.

واسمحوا لي الآن بأن أخطب الزملاء شخصياً.

إن برنامج الزمالة الذي توشكون على اختتامه قد صمم لتزويدكم بمعرفة أساسية بالقضايا المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، مع تعريفكم بالتحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تعتبروا هذا البرنامج خطوة أولى في مسعاكم للتوصل إلى حلول ناجعة لهذه التحديات بدون التعويل على الأسلحة، سواء كانت هذه الأسلحة تقليدية أو أسلحة دمار شامل.

وفي بياني الاستهلالي أمام اللجنة الأولى، شددت على أن مهمتنا تتمثل في الإبقاء على عملية تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال تدابير تشمل الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل ووضع ضوابط فعالة لأنواع أخرى من الأسلحة الفتاكة. واليوم، أصبحت هذه المهمة أفدح وتضاعفت متطلباتها. فقد كشفت الهجمات الإرهابية التي

لاو الديمقراطية الشعبية)، السيد البرتو نيتو بيريرا (سان تومي وبرينسيبي)، السيد عادل بّأغا (السودان)، ردرغو توليدو بستيدا (شيلي)، السيدة سارا أنغلينا سوليس كاستانيدا (غواتيمالا)، السيد بيتار ميهاتوف (كرواتيا)، السيد كاتيبا كوليبالي نوهو (كوت ديفوار)، السيدة جين موثوني كاهوكي (كينيا)، السيد ريدزال عبدالمملك (ماليزيا)، السيد جمال معتوقي (المغرب)، السيد جورج لويس هيدالغو باستيدا (المكسيك)، السيد ميموري د. شيبوانا (ملاوي)، السيد هتين كياو (ميانمار)، السيد مارك هورفاث (هنغاريا).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر جميع وفود اللجنة الأولى على مشاركتهم في الحفل.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

لكم على البحث معا عن ردود إبداعية لمواجهة التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين. ومن خلال مشاركتكم في البرنامج، تعلمتم أكثر عن أهمية نزع السلاح وما له من فوائد. وفضلا عن ذلك. ففي خلال فترة الشهرين الماضيين - التي حفلت بالدراسات المشتركة والدورات التدريبية والمناقشات مع زملائكم من بلدان ذات توجهات سياسية وفكرية متنوعة في هذا المجال - قد وفرت لكم فرصة فريدة للتعرف على الشواغل الأمنية للآخرين. والصادقات التي تم توطيدها في هذه الفترة ستيسر من أنشطتكم في المستقبل في المحافل الدولية وتضيفكم بوصفكم أعضاء جدد في الشبكة العالمية لخبراء نزع السلاح. فلتستخدموا معرفتكم المعززة بحكمة لفائدة بلادكم ولفائدة المجتمع الدولي بأسره. وأتمنى لكم جميعا كل التوفيق في حياتكم الوظيفية في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى منح شهادات الزمالة، وسيقوم بذلك وكيل الأمين العام. سيتلو منسق البرنامج أسماء الزملاء، إسما إسما، وسيصعد كل زميل أو زميلة إلى المنصة ليتسلم شهادته أو تتسلم شهادتها.

السيد زاليسكي (منسق برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح) (تكلم بالانكليزية): زملاء هذا العام هم: السيد عاصفه دليل حسن (إثيوبيا)، السيد إميل غاسيموف (أذربيجان)، السيد محمد علي النصور (الأردن)، السيد كامبيرون ر. آرشر (أستراليا)، السيد إنغو ستندر (ألمانيا)، السيد السيد محمد إحسان (إندونيسيا)، السيدة أوليسيا بريفزنتسيفا (أوكرانيا)، السيد ج. مارفين ت. نغروتانغ (بالاو)، السيد محمد علامة صديقي (بنغلاديش)، السيدة كارلا إيفيت بوسا كاريدي (بنما)، السيدة فاطمة عمر يورداكول (تركيا)، السيدة منى مشارك (تونس)، السيدة صوفيا ريناتا مكغروغر (جامايكا)، السيد أحمد الحريري (الجمهورية العربية السورية)، السيدة جي - هي كيم (جمهورية كوريا)، السيد أنوبار فونغر كيو (جمهورية